

الاجتماع السنوي الرابع للمنتدى العربي لحكومة الإنترنت

"اقتصاد الإنترنت من اجل التنمية المستدامة"

ملخص موجز حول أهم رسائل المنتدى للعام ٢٠١٥

تمهيد:

- انعقد الاجتماع السنوي الرابع في بيروت في الفترة ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٥ تحت شعار "اقتصاد الإنترنت من اجل التنمية المستدامة" وبمشاركة ٦٥٠ شخص، من ٢٨ دولة من مناطق جغرافية متنوعة بالإضافة إلى ما يناهز ٦٠ مشاركاً من خلال منصة المشاركة على الإنترنت.
- تضمن جدول الأعمال خمس جلسات رئيسية بخلاف مراسم الافتتاح والختام. تضمن برنامج العمل على أربعة محاور وضعتها اللجنة العربية الاستشارية لأصحاب المصلحة، تمثلت تلك المحاور في: محور بيئة الأمن السيبراني ومحور السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛ ومحور سياسات النفاذ والبنية التحتية؛ ومحور الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للإنترنت؛ بالإضافة إلى جلسة الحصاد وصياغة رؤية مستقبلية. كما تضمن برنامج العمل ١٢ ورشة عمل تم تنظيمها ضمن فعاليات المنتدى من قبل جهات متنوعة وفق مسار مفتوح تشرف عليه اللجنة العربية الاستشارية لأصحاب المصلحة.
- تم نسق هذا الملخص بحيث يتناول النقاط التي تعرضت لها المناقشات في أكثر من موضع وفي سياقات متنوعة خلال الجلسات المختلفة، وذلك بشكل مختصر، ضمن الأقسام الرئيسية التالية:

اولاً: بيئة الأمن السيبراني والثقة

١. في ظل ما تشهده الساحة العربية من أشكال حديثة لاستخدامات لتقنية المعلومات وخدماتها المتنوعة وعلى ضوء غياب الأطر القانونية المنظمة والمتناسبة مع تلك الاستخدامات، تظهر الحاجة الملحة لطرح حلول عملية وسريعة عبر آليات وتشريعات قانونية منظمة وفعالة تضمن السلامة المعلوماتية وتوفر القدر الأعلى من الحماية والأمن للمستخدمين بالشكل الذي يتلاءم مع تلك التطورات التقنية المستمرة مع التركيز على المتطلبات الأساسية لأمن البيانات والمعلومات وهي السرية والإتاحة والتكاملية والتشفير.
٢. دعم الانخراط والتواصل مع المجتمع الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية ذات الصلة بمجالات الأمن السيبراني والخدمات الإلكترونية حول الأمن السيبراني، والتوجه إلى اعتماد معاهدات دولية من اجل تعزيز الاستخدام الامن والسلمي لتقنية المعلومات والاتصال، مع دعم فكرة إنشاء منصة علمية بحثية برعاية جامعة الدول العربية لتطوير الأمن السيبراني العربي.
٣. أهمية دعم وإنشاء مراكز الاستجابة لطوارئ الكمبيوتر بالدول العربية (CERT) كنقطة تنسيق مركزية لقضايا السلامة المعلوماتية بالمنطقة، مما سيساهم بشكل كبير في وضع الأطر التقنية والتنظيمية المناسبة للحد والوقاية من الجرائم السيبرانية، والتشجيع على استخدام النطاقات العلوية المحلية لإعادة الثقة للمستخدم.

٤. على ضوء التطورات التقنية المستمرة وما يصاحبها من تحديات متجددة في مجال الحفاظ على ثقة المستخدم في استخدام الإنترنت في كافة المجالات سواء في تأمين التعاملات الرسمية والتجارية، أو الحفاظ على خصوصية البيانات على المنصات المختلفة لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي أو في حرية تدفق المعلومات وحرية التعبير تظهر أهمية التنسيق والتعاون بين الحكومات وكافة أصحاب المصلحة في المنطقة العربية لنشر الوعي لدى المستخدمين حول مخاطر الجرائم السيبرانية وكيفية تجنبها، مع التأكيد على أهمية تخصيص الحكومات العربية لميزانيات مناسبة من اجل رصد الجرائم السيبرانية.
٥. التأكيد على أهمية التناسق بين التشريعات القانونية المنظمة بالمنطقة العربية، مع تحديث التشريعات الإجرامية الخاصة بالجرائم السيبرانية واتخاذ التدابير الأمنية المتوازنة لمواجهةها دون المبالغة فيها بما يكفل تقديم الحماية الكافية للمستخدم، مع وضع الضمانات المناسبة لتعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والخصوصية والمعلومات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية.
٦. في ظل الاهتمام بالرؤية المستقبلية للمنطقة العربية تأتي أهمية تكريس مناهج جامعية علمية من اجل تخريج شباب متخصص بالأمن السيبراني والتقني يساهم في مكافحة الجرائم السيبرانية بأشكالها المختلفة والمتطورة.

ثانياً: السياسات الدولية العامة المرتبطة بالإنترنت

١. على الرغم من النمو الملحوظ لأعداد المهتمين والمنخرطين بمجالات حوكمة الإنترنت في المنطقة العربية، لا تزال نسب الاهتمام ومعدلات المشاركة والانخراط في وضع السياسات الدولية للإنترنت لا تتناسب مع حجم المنطقة، ومن هنا تأتي ضرورة رسم أولويات واضحة على مستوى المنطقة العربية تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسات الدولية العمومية لحوكمة الإنترنت وعدم اختزالها فقط في نقطة الموارد الحرجة للإنترنت والعمل على وضع الديناميكيات اللازمة لخلق تأثير فعال في آليات صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحوكمة الإنترنت.
٢. في ضوء النمو الواضح لشبكة الإنترنت والزيادة الملحوظة في أعداد المستخدمين يوماً بعد يوم، وفي ظل الانتشار الكبير لعدد من الشركات العالمية والتي تستحوذ، عبر التطبيقات التي تقدمها، على البيانات والمعلومات الشخصية لمستخدميها، تأتي أهمية وضع آليات للتعامل مع تلك الشركات وفرض حد أدنى من الشفافية والمسائلة، وبالشكل الذي يضمن حماية البيانات والمعلومات الشخصية للمواطنين حال الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال.
٣. في ظل العصر الرقمي الذي نعيشه وما يشهده من تطورات متتالية ومستمرة، تأتي الحاجة إلى دعم العمل المؤسسي العربي المشترك حول ثقافة حوكمة الإنترنت من خلال إنشاء منتديات وطنية لحوكمة الإنترنت، تهدف لا فقط إلى النظر في القضايا المتصلة بحوكمة الإنترنت بل أيضاً إلى دعم المحتوى العربي على شبكة الإنترنت وتساهم بشكل أعمق في الانخراط في السياسات الدولية للإنترنت.
٤. مع التطور السريع في التقنيات والتكنولوجيات للاقتصاد الرقمي، تظهر الحاجة الماسة إلى العمل على تقليل الفجوة الملحوظة بين السياسات والقواعد التشريعية الحالية والتقنيات الفنية المستحدثة، وذلك بالتعاون بين الخبراء القانونيين منهم و التقنيين القائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف وضع قوانين وتشريعات تتماشى مع التطورات التقنية المعاصرة وتتناغم معها بشكل يساعد على تشجيع جلب مزيد من الاستثمارات

في هذه الصناعة بهدف رفع معدلات الوصول والنفوذ إلى شبكة الإنترنت، بما يتناسب مع تطلعات شباب الوطن العربي وتساوده على مزيد الخلق والإبداع.

٥. على رغم النسب المنخفضة للمحتوى العربي على شبكة الإنترنت مقارنة بالمناطق الإقليمية الأخرى، وبشكل لا يتناسب مع حجم المنطقة العربية، فإنه لا يمكن إغفال الدور الهام والمحوري الذي يقوم به الشباب العربي النشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التعبير عن تطلعات وأحلام الشعوب العربية، فشبكة الإنترنت تمثل فرصة حقيقية وقيمة إضافية لنشر إيجابيات المنطقة العربية ودعمها وكذلك السبلات للعمل على تفاديها.

٦. على ضوء ما نشهده من مسارات دولية محورية في نطاق السياسات العمومية المرتبطة بالإنترنت، سواء فيما يخص مراجعة مخرجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS+10)، والتقدم الذي يجريه مسار نقل الدور الإرشادي على وظائف أيانا (IANA Stewardship Transition)، وكذلك بروز مبادرات دولية وإقليمية لأصحاب المصلحة والتي تعنى بشئون سياسات الإنترنت وحوكمتها، خاصة بعد النتائج التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بشأن تمديد مدة متابعة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وتجديد ولاية المنتدى العالمي لحكومة الإنترنت لعشر سنوات جديدة، كمنصة حوارية مفتوحة لمناقشة كافة السياسات الدولية للإنترنت، ومن منطلق إيماننا بأن السياسات الدولية للإنترنت ليست هدف في حد ذاته إنما هي وسيلة لتحقيق أهداف تخدم مجتمع الإنترنت العربي تأتي أهمية العمل على دراسة الآثار السلبية للسياسات الحالية والتي تؤثر في المنطقة العربية من خلال مزيد من الانخراط في مجتمع الإنترنت الدولي وبمبحث الأساليب والأليات المتاحة لتغيير تلك السياسات بالشكل المناسب.

ثالثاً: السياسات المتعلقة بالنفوذ والبنية التحتية

١. في الوقت الذي بلغ فيه عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم ٣,٢ مليار مستخدم^١، لا يزال أكثر من ٤ مليارات من سكان العالم (أغلبهم في الدول النامية والأقل نمواً والمناطق النائية) غير قادرين على الوصول للشبكة والاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية للإنترنت. من ثم فإن رآب الفجوات الرقمية لا يزال من أهم التحديات - إن لم يكن الأهم - أمام تسخير شبكة الإنترنت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الشأن فإن مؤشرات العالم العربي في الوصول إلى الإنترنت من خلال الشبكات الثابتة لا تزال ترجح الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات وإلى المزيد من الحلول السياساتية الناجعة لتحفيز الاستثمار وتسريع النمو.

٢. في الوقت الذي يسعى فيه الشركاء حول العالم (من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومجتمع تقني وأكاديمي ومؤسسات دولية عدة) إلى الارتقاء بخدمة الاتصال بالإنترنت، سواء من حيث الإتاحة وتوفيرها كخدمة أساسية (كما في خدمات الكهرباء والماء النظيف وغيرها من الخدمات العامة الأساسية) أو من حيث جودة الخدمات وتقديم سرعات عصرية تواكب متطلبات المستخدمين من الأفراد والمؤسسات، فإنه لا يزال التحدي المرتبط بالتكلفة الاستثمارية من جانب، والتحد المرتبط بالقدرة الشرائية للمستخدم من جانب آخر من بين أهم محددات النجاح في هذه المساعي.

^١ المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات - <http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx>

٣. على تعدد النماذج المتبعة للتمويل، فإن نماذج الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص لا غنى عنها لمواجهة تحديات رأب الفجوات الرقمية بين الدول وبين المجتمعات داخل ذات الدولة. تأتي سياسات صناديق الخدمة الشاملة (Universal Service Funds) والشراكة بين القطاع العام والخاص (Public Private Partnership) بين أهم أدوات تناول هذا الحدي بفعالية.
٤. شهدت السنوات القليلة الماضية تسارعاً غير مسبوق في عجلة التطور في التقنيات المتعلقة بتقديم خدمة الإنترنت، لا سيما في استخدام تقنيات الألياف البصرية وتمديدها إلى نقاط أقرب من المستخدم، ومن خلال المزج الناجع (تقنياً واستثمارياً) بين تقنيات الألياف الضوئية والكوابل النحاسية والاتصالات الراديوية.
٥. مع تنامي انتشار استخدام الإنترنت والإنترنت الخليوي، تنامي كذلك اعتماد المستخدمين على خدمات الاتصال من خلال الإنترنت أعلى الشبكات (Over The Top - OTT) من تطبيقات الرسائل المتاحة عبر الأجهزة الذكية مثل (WhatsApp، Facebook Messenger، Line) إلى غيرها من التطبيقات ومن تطبيقات الاتصال الصوتي (مثل Skype، Viber، WhatsApp Voice، Facebook Messenger Audio) إلى غيرها من التطبيقات). صار على المشغلين مواكبة هذه الأنماط الجديدة في الاستخدام وما تستتبعه من ضغوطات على دخل المشغلين من الخدمات التقليدية (خاصة الرسائل النصية SMS، والمكالمات الهاتفية الدولية)، وصار ضرورياً على المشغلين ومقدمي هذه الخدمات الجديدة إيجاد صيغ جديدة للتشارك وتعظيم القيمة المقدمة للمستخدم النهائي ومشاركة العوائد، مع عدم إغفال المردود الاقتصادي الكلي للوسائل التقنية الجديدة.
٦. مع التطور السريع في تقنيات الاتصالات الراديوية الخليوية، وانتشار خدمات الجيل الرابع في العديد من دول العالم، وظهور مشروعات تجريبية معملية للجيل الخامس، ومع ما تتيحه خدمات الإنترنت الخليوي من سهولة في الوصول إلى المستخدم ومنافع حرية التنقل، صار على هيئات تنظيم الاتصالات حول العالم، وخاصة في الدول النامية التي تزيد فيها الفجوات الرقمية، العمل على تطوير سبل إتاحة الطيف الترددي اللازم لتقديم الخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار المردود التنموي من نشر خدمات الإنترنت على الاقتصاد القومي.
٧. مع تنامي الضغوطات المرتبطة بتكلفة تقديم الخدمة على المشغلين، والارتباط الطردي الذي تشهده الأسواق بين تخفيض أسعار تقديم الخدمات وتنامي معدلات تبني المستخدمين لهذه الخدمات، صار من الهام على الحكومات تغيير النظرة التقليدية إلى خدمات الاتصالات والانتقال من النظر لها بوصفها خدمات ترفيهية إلى النظر إليها بوصفها أداة نمووية هامة، وذلك فيما يخص سياسات مثل سياسات الضرائب وأطر تسعير الموارد مثل موارد الطيف الترددي؛ وذلك بما يسمح لخدمات الإنترنت بالانتشار وتحقيق عوائد اقتصادية على النواتج القومية العامة للدول.
٨. أدت الضغوطات المرتبطة بتحمل المستخدمين للتكلفة إلى ظهور نماذج أعمال جديدة، يعتمد بعضها على المحاسبة الصفريّة لبعض الخدمات (فيما يعرف بـ Zero-rating). صارت هذه النماذج الجديدة تطرح عدداً من التساؤلات حول الحاجة إلى الحفاظ على حيادية الشبكة بشكل عام (Net Neutrality) من جانب (بما لها من انعكاسات على قضايا حرية التعبير على الإنترنت وعدم التمييز بين التطبيقات الجديدة والتطبيقات الأكثر انتشاراً) والحاجة إلى إتاحة الفرصة إلى هذه النماذج التي قد تعمل على تنمية قاعدة مستخدمي الشبكة من خلال تشجيع شرائح جديدة على الانتقال من خدمات محدودة بشكل مرحلي إلى تبني خدمات الإنترنت. من ثم صار على أصحاب المصلحة

كافة العمل على دراسة القضايا السياسية المرتبطة بمثل هذه الأنماط الجديدة وسبل تسخيرها في تنمية صناعة الإنترنت في بلداننا العربية، ومردودها على الاقتصادات الكلية للدول.

رابعاً: الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للإنترنت

١. اتاحت الإنترنت فرص عمل وتعلّم عن بعد ووصولها الى شريحة من المجتمع كالأشخاص ذات الاحتياجات الخاصة للاستفادة منها ودمجهم في المجتمع.
٢. مطلوب تشجيع من الحكومات لخلق هكذا فرص عمل باختلاف الوضع الصحي والموقع الجغرافي.
٣. التركيز على كيفية الاستفادة من البيانات وتحليلها من دون انتهاك الخصوصية وهذا الامر يجب ان يكون مبني على اسس محددة.
٤. الولوج الى الإنترنت يؤدي الى الوصول الى المعلومة، والوصول على المعلومة يؤدي الى تزايد الفرص.
٥. على الحكومات والقيمين على الإنترنت تأمين الولوج الى الشبكة وتشجيع الاستثمارات لخلق فرص متساوية في مجتمعاتها.
٦. لا ابداع اذ لا يوجد فكر نقدي يتوافق مع مناهج ومناخات من الحرية تسمح بالتعبير عن الرأي؛ مع بعد اخلاقي وحدود لاستعمال الحرية دون ممارسات قمعية من الحكومات.
٧. ضرورة العمل على نشر ثقافة الاتصالات في العالم العربي.
٨. دعم تكوين وانشاء محتوى عربي محلي، خاص، ومستقل يسمح بتأمين المعلومات في غياب اي تدفق خارجي للمعلومات واي تدخل خارجي لخلق ثقافة لدى المجتمع العربي.
٩. لا رقابة منظمة على تحليل المعلومات واستخراجها وتحليلها Data Mining وتتم هذه العملية من قبل شركات خاصة تستغل هذه الدراسات والتحليل بغياب الحماية في العالم العربي؛
١٠. الحاجة للتعاون مع الحكومات للوصول الى الاتجاهات السببرانية e-trends لمعرفة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية؛
١١. ثقة عمياء بالانترنت وبمنصاتها، علما انها منصات يتم اختراقها Hacked ويتوجب ضمان حمايتها.
١٢. ضرورة خلق منظمة عربية تضع قوانين لحماية الانترنت في المنطقة العربية.
١٣. ضرورة الفصل بين السياسة والاقتصاد وعدم جعل القوانين من المعوقات لتطوير الانترنت.

خامساً: صياغة رؤية مستقبلية حول عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت

في اطار رؤية مجتمع الإنترنت العربي حول ضرورة مراجعة مسار المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ودراسة النجاحات وبمحت التحديات التي واجهته خلال السنوات الأربع المنقضية، فقد أعلنت منظمتي المظلة لجامعة الدول العربية والإسكوا عن نيتها إطلاق مسار لمراجعة مسار المنتدى بمشاركة خبراء متعددين يمثلون كافة فئات أصحاب المصلحة بشكل مفتوح وجامع للبدء في بحث ودراسة الولاية الأولى للمنتدى في ضوء أهداف المنتدى وتقييم أثر المنتدى على سياسات حوكمة الإنترنت في المنطقة العربية واقتراح التحسينات اللازمة ورسم مسار مستقبلي للمنتدى يهدف إلى إدخال التطوير اللازم

على منظومة عمل المنتدى لتصبح أكثر تعاونية وشفافية وتتسم بالتوازن والتنسيق بين مكوناته، وما يتعلق بتوصيف الأدوار وبرامج المنح... الخ، على أن يتم إصدار إعلان بشكل رسمي قريبا حول آليات هذا المسار من جانب منظمتي المظلة جامعة الدول العربية والإسكوا.

تم إعداد هذا الملخص وفق مدخلات منسقي الجلسات الرئيسية من أعضاء اللجنة الاستشارية وأمانة المنتدى والجهة المضيفة. يهدف هذا الملخص إلى جمع أهم النقاط التي دار حولها الحوار خلال الجلسات الرئيسية، بشكل مختصر، وبشكل يسعى إلى عدم إغفال أي من وجهات النظر الرئيسية، علما بأن التقرير التفصيلي لرئيس الاجتماع والمنتظر إصداره لاحقا سيتضمن استعراض أوسع لمجمل المناقشات. هذا الملخص لا يعبر بالضرورة عن كل وجهات النظر كما لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي من الجهات أو الأفراد القائمين على أو العاملين ضمن منظومة المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت. نص هذا الملخص لم يخضع للتحضير الرسمي من قبل الإدارات المعنية في الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية.